ولان الحرام اغلب على اموالهم اذ ليس لهم اخذ
اموال المصالح وانما يجوز ذلك للولاة وارباب الامر
مسئله الارض المغصوبه اذا جعلت شارعا لم
يجز ان يتخطى فيه السه وان لم يكن لمالكه معهن
جاز والورع العدول ان امكن فان كان الشارع
مباحا وفوقه سابا طا جاز العبور وجاز الجلوس
تحت السابا طا على وجه لا يحتاج فيه الى السقف
كما يقع في الشارع لشغل فاذا انتفع بالسقف في
دفع حر الشمس والمطر وغيره فهو حرام لان السقف
لا يراد الا لذلك وهكذا حكم من يدخل مسجدا او
رصا مباحه سقف وحوط بقصب فانه بمجرد
التخطي لا يكون منتفعا بالحيطان والسقف بحر +
او برد او يشترى بصر وغيره فذلك حرام لانه انتفاع
بالحرام اذ لم يحرم الجلوس على الغصب لما فيه من
المماسه بل للانتفاع والارض تزاد للاستقرار
عليها والسقف للاستظلال فلا فرق بينهما

الباب السابع في مسايل متفرقه لكثار

مسيس الحاجة اليها وقد سئل عنها في الكفاوي
مسئله سئل عن خادم الصوفيه يخرج الحلوى
ويجمع طعاما او نقدا ويشترى به طعاما فمن الذي
يحل له ان ياكل منه هل يختص بالصوفيه ام لا فعلت

انما

انما الصوفيه فلا شبهة في حقهم اذا اكلوه ولما
غيرهم فيحل لهم اذا اكلوها برضا الخادم ولكن لا
يخلوا عن شبهة اما الحل فلان ما يعطى خادم
الصوفيه فانما يعطى بسبب الصوفيه وليس هو
المعطى لا الصوفيه فهو كالرجل المعيل يعطى بسبب
عياله لانه مكتفل بهم وما ياخذه يقع ملكا له لا للعيال
ولو ان يطعم غير العيال اذا بيعد ان يقال لم يخرج عن
ملك المعطى ولا يتسلط الخادم على الشرايه والتصرف
فيه لان ذلك مصير الى ان المعاطاه لا تكفي وهو ضعيف
ثم لا صاير اليه في الصدقات والهدايا ويبعد ان
يقال زال الملك الى الصوفيه الحاضرين الذين هم وقت
سواله في الخانقاة اذ لا خلاف ان لهم ان يطعم منه
من يقدم بعدهم ولو ماتوا كلهم او واحد منهم لا
يجب صرف نصيبه الى وارثه ولا يمكن ان يقال انه
وقع بجهة المتصوف ولا يتعين له مستحق لان ازالة
الملك الى جهة لا توجب تسليط الاحاد على التصرف
فان الداخلين لا يحصرون بل يدخلون فيه من
يولد الى يوم القيمه فانما يتصرف فيه الولاة والخادم
لا يجوز له ان ينتصب ثانيا عن الجهة فلا وجه الا ان
يقال هو ملكه وانما يطعم الصوفيه لوفاء شرط للصوفيه
والمروه فان منهم عنه منعوه عند ان يظهر نفسه

Copyright Cairo University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)